

E 10

# الجمهوريّة اللبنانيّة

مكتب وَزِيرِ الدَّوْلَةِ لِلشُّؤُونِ الْإِدَارِيَّةِ  
مُوسَى كَنْتَرْ مُشَارِيعٍ وَدِرَاسَاتِ الْفَضَّالِّ الْعَالَمِ



١٤ آذار ١٩٨٨

١٧٥

الجمهوريّة اللبنانيّة  
وزارة الزراعة  
مكتب الانتاج الحيواني  
المصلحة الاقتصاديّة والتجاريّة  
دائرة الدراسات الاقتصاديّة

الاتجاهات العامة في واردات وصادرات لبنان

من الحيوانات الحية ومنتجاتها والموارد

الملفيّة

بقليل

رئيس دائرة الدراسات الاقتصاديّة

الدكتور عاطف علبي

وزارة التصميم العام

موكذن الشريعة

الرقم ١١٤٩

ال التاريخ ٢١ آذار ١٩٨٣

MFN:

٢٤٦

## الاتجاهات العامة في واردات وصادرات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية

بالنسبة لقيمة المجموع العام لاستيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية ، فإن الاستيراد زاد ، خلال ثلاث سنوات ، أي من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٠ ، ١٤٪ ؛ في حين ان التصدير زاد ٥٪ . هذا مع ملاحظة شبه استقرارية النسبة المئوية ما بين الحيوانات الحية ومنتجاتها من جهة والمواد العلفية من جهة أخرى ، في الاستيراد وكذلك التصدير وإن كان حد أقل (انظر جدول المجموع ، أولاً) .

يستنتج مما سردنا بياجاز مكفأ ان الفرق ٩٪ في السنة الرابعة (١٩٧٠) ما بين الاستيراد والتصدير ، والذى يمثل أكثر من ١٨٣٥٢٠٠٠ ل.ل. (بالضبط ١٨٣٥٢٠٠ ل.ل.) يعود للاستهلاك المحلي \* ، كما هو واضح بالاف الليرات اللبنانية من جدول المجموع العام ، أولاً وبشكل خاص مرئي في الرسم البياني ، أولاً أيضاً . أما شبه استقرارية النسبة المئوية بين الحيوانات الحية ومنتجاتها من جهة والمواد العلفية من جهة أخرى ، فانها تعكس الى حد كبير شبه استقرارية التلازم في النسب المئوية بين عاملي تطور الثروة الحيوانية في البلاد (الحيوان والنبات) ، وحتى شبه استقرارية التطور العام نفسه للثروة الحيوانية . هذا مع الاشارة الى ان كون استيراد الاعلاف هنا هو حوالي ٣٠٪ بالنسبة لمجموع الاستيراد بما فيه الحيوانات الحية ، يفسّر بان معظم المستورد

\* هذا مع عدم اخذنا بعين الاعتبار الاستهلاك المحلي العائد الى الانتاج المحلي ، وكذلك عدم التمييز في النشرة بين ما هو تصدر فعلي من الانتاج المحلي وبين ما هو اعادة تصدير .

من هذه الحيوانات هو للتربية لفترة قصيرة من أجل الذبح ؛ الامر الذي يفسر  
بدوره انكماس قانونية علاقة الاعلاف بالحيوانات الحية القائمة على اساس تقريري  
هو الثالث للحيوانات الحية والثلاثين للاعلاف .

والآن لنستعرض كل من الحيوانات الحية ومنتجاتها على حدة والمواد الفلفية  
على حدة ايضا ، الامر الذي يجعلنا نتلقّى ما يلي :

#### الحيوانات الحية ومنتجاتها :

نقصت النسبة المئوية للحيوانات الحية في الاستيراد خلال ثلاث سنوات من  
٣٩ الى ٣٣ أى ٦٪ ؛ في حين زادت نسبة استيراد اللحوم المبردة أو المجلدة  
من ٢ الى ٧ أى ٥٪ . وهذا يفسّر في أنّ هذين البندين ، في المجموع  
العام للحيوانات الحية ومنتجاتها بما بندان بيلان ، بمعنى ان النقص الذي  
حصل في الاول سدّ في الثاني مع فارق ١٪ ، خصوصاً وأنّ باقي البنود  
(محضرات لحوم وصلبات ، شحوم وزيوت حيوانية ، الحليب ومشتقاته  
—الألبان— ، مخلفات وبقايا الذبائح ، الداير الدواجن ومنتجاتها ، الأسماك  
والحيوانات المائية) بقيت نسبتها المئوية شبه مستقرّة بالنسبة لمجموع الحيوانات  
الحية ومنتجاتها (انظر جدول المجموع العام ، ثانياً ومحظوظاً) .

الواقع ان ما يهمنا في الاستيراد ، بشكل خاص ، بما بندان اللسان  
كانا موضوع التغيير الذي طرأ ، وفسرناه ، على اعتبار ان لبنان بلد مستورد  
للحوم ، اما في التصدير فاهتمامنا يتركز على بندين آخرين ، لم يحظيا باهتمامنا  
في الاستيراد ، حيث شفلاً مع ذلك حوالي الربع (٢٦٪) من مجموع قيمة  
استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها ، وما مخلفات الذبائح والداير الدواجن  
ومنتجاتها .

البند الاول وهو مخلفات وبقايا الذبائح ، انخفضت نسبة تصديره بالنسبة  
لمجموع تصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها من ٥٢ الى ٤٥ أى ١٢٪ ؛ هذا في  
حين زادت نسبة تصدير البند الثاني : الداير الدواجن ومنتجاتها من ٤٠ الى ٤٨

أى ٨٪ ، الامر الذى أدى الى سد جزئي متصاعد لفرق المبادئ في النسبة المئوية في البند الاول . كما ان هبوا النسبة المئوية في البند الاول يفسر هبوا رقم القياس لتصدير الحيوانات المائية ومنتجاتها ايضا الى حد ما .

هذا كما ان نقص تصدير مختلفات وبنياء الذبائح يفسر الى حد كبير بالنقصر الذى حصل في استيراد الحيوانات الحية ، كون استيراد مختلفات وبنياء الذبائح بقى هو ١٥٪ خلال الأربع سنوات . اما ازيداد تصدير البايسور الدواجن ومنتجاتها فيعود الى الانتاج المصلي دون ريب . واما بقية بنود التصدیر فقد بقيت في شبه استقرار كلی ، باستثناء الحليب ومشتقاته الذى زاد ٢٪ . (انظر جدول المجموع العام ، ثانياً ومخدّاه ) .

#### الموارد العلفية با

الزيادة في النسبة المئوية للحبوب، بالنسبة لمجموع استيراد المواد العلفية من ٣٨ الى ٤٦ أى ٨٪ سدت النقصر، في نسبة استيراد باقي بنود الموارد العلفية (٤٪ بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية ، ٢٪ بالنسبة للقشور ومخلفات الصناعات الغذائية و ٢٪ بالنسبة للانواع العلفية الاخرى ) والتي يشكل مجموعها ٨٪ . وهذه الزيادة تفسّر بعامل غير وارد في هذه النشرة لكنه معروف جداً وهو هبوا الانتاج المحلي للحبوب وعالي نقصان المساحات المخصصة لزراعتها . اما الحبوب والبذور الزيتية فن乾坤ان نسبة استيرادها من ٣٥ الى ٣١ أى ٤٪ فقد عوض، كما رأينا في بند الحبوب وكذلك الامر بالنسبة لباقي البنود كما اسلفنا . كما ان انتصار صناعة الاعلاف المصلية (الغيل والتركيز) التي تستعمل مختلفات الحبوب المستوردة تفسّر الزيادة ٨٪ واينما النقصر في استيراد الحبوب والبذور الزيتية ٤٪ وكذلك باقي البنود في الاستيراد (انظر جدول المجموع العام ، ثالثاً ومخدّاه ) .

اما في تصدير المواد العلفية فقد حصلت زيادة في نسبة تصدير الحبوب من ١١ الى ١٧ أى ٦٪ عوض النقصر في باقي البنود (٣٪ بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية ، ٢٪ بالنسبة للقشور ومخلفات الصناعات الغذائية ، ١٪ بالنسبة للانواع العلفية

الاسعار منخفضة من اجل حفظها أو خزنها لفترات التي ترتفع فيها الاسعار ،  
بحيث يحصل شبه استقرارية في الاسعار على مدار السنة .

لذلك لا بد من الأخذ بأحد الحللين التاليين على المدى القصير وابدا  
بعد حصول مكتب الانتاج الحيواني على سلفة تمكنه من التدخل لأجل التأمين  
المقلاني لعملية تأمين الاعلاف في لبنان على مدار السنة .

أ- يتدخل القناع العام بشخص مكتب الانتاج الحيواني بمفرده ، وعند تعذر  
واستحالة الانفراد يتدخل بالمشاركة مع مكتب الحبوب والشمندر السكري من اجل  
استيراد الاعلاف ومن ثم توزيعها على مربى الماشي والدواجن ، وعلى مستوردي  
الماشي المعدة للذبح ، أو على الشبار مع تحديد سعر البيع .

ب- في حال تعذر الحل السالف الذكر وهو الافضل «ابدا وخصوصا في شقة  
الاول ، يلجأ المكتب الى تسليف مربى الماشي والدواجن ومستوردي الحيوانات  
المعدة للذبح من السلفة التي يكون قد حصل عليها من الدولة .

بالطبع كلا الحالان المذكوران يفترضان توسيع ملامحيات مكتب الانتاج  
الحيواني .

وعلى المدى القصير الاكثر فاعلية من اجل حل قضية الاعلاف واللحوم ايضا  
وحتى مشكلة اللحوم بشكل عام بما فيها الحليب يفترض ما يلي :

أ- ضرورة ربط سلفة الاعلاف بسلفة تخصص، لبناء مخازن للاعلاف .  
ب- ضرورة ربط سلفتي الاعلاف ومخازنها بسلفة ثالثة من اجل استيراد  
الحيوانات العيضة المعدة للذبح في فترات انخفاض اسعارها ، بغية  
محاولة استقرارية اسعار اللحم على مدار السنة ، وكذلك الحيوانات المؤصلة  
المعدة للتربية وانتاج الحليب ايضا .

ج - ضرورة ربط السلسلة الثلاث بسلفة رابحة من أجل بناء المزارب الشرورية  
للحيوانات المعذبة للتربية وكذلك المهددة للذبح خلال شهر معدودات .

أخيرا محور القضية دو : الضرورة المطلعة لتوسيع صلاحيات مكتب الانتاج  
الحيواني .

البعـد اول\*

أولاً : المجموع العام لقيمة استيراد وتصدير الحيوانات  
الحية ومنتجاتها والمواد العلفية .

ثانياً : المجموع العام لقيمة استيراد وتصدير الحيوانات  
الحية ومنتجاتها .

ثالثاً : المجموع العام لقيمة استيراد وتصدير المواد  
العلفية .

---

\* مستمدّة من نشرة استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد  
العلفية للاعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٠ ، مكتب الانتاج الحيواني ،  
بيروت .

**القيمة: استيراد وتصدير المغيرات الحية ومنتباها والمواد الدوائية**

المجموع المعام

—  
—  
—

— 9 —

لقيمية استهلاك الحيوانات الحية ومنتجاتها

ثالثاً : المجموع العام  
لتنمية استيراد المعدني —————

القيمة : بالآلاف للديرات  
لتنمية تصدير المواد الملتفية

سنة	الذهب ووب	الذهب والبزور والزيستة	التشور ونحوه	الصناعات الغذائية	أنواع علفية أخرى	المجتمع	رقم القیاس
١٩٦٧	٢٣١٨٦	٢١٥٥١	١٢٠٣	٣٥	١٥٨٤٦	٦١٧٦٠	١٠٠
١٩٦٨	٢١٦٨٨	٢٢٥٣٥	٣٧	٣٧	٦٠٧٥٦	٢٦	١٠٠
١٩٦٩	٢٧٤٩١	٢٠١٥٢	٣١	٣١	٦٥٤٨٧	٢٦	١٠٠
١٩٧٠	٣١٦٤٥	٢٤٤٣٦	٣١	٣١	٦٨٠٨٣	٢٣	١٢٨

المجموع العام  
لتنمية تصدير المواد الملتفية

سنة	الذهب والبزور والزيستة	التشور ونحوه	المجتمع	الصناعات الغذائية	المجتمع طفري	المجتمع	رقم القیاس
١٩٦٧	١٦٧٦٠	١٤٦٣	١٩	١٤	٥٦	٥٣١١	١٠٠
١٩٦٨	١٦٦٨	٣٠٤	١١	٤	٥٣	٥٠٢٧	١٠٠
١٩٦٩	١٦٦٩	١٥٠	٤	٣	٦٠	٦٠٢٧	١٠٠
١٩٧٠	١٦٧٠	٣٣٦٦	٦	٣	٦٠	٣٣٦٥	١٠٠



\* المخاالت البيانية

أولاً : مخالفة المجموع العام لقيمة استيراد وتصدير  
الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية.

ثانياً : مخالفة المجموع العام لقيمة استيراد وتصدير  
الحيوانات الحية ومنتجاتها .

ثالثاً : مخالفة المجموع العام لقيمة استيراد وتصدير  
المواد العلفية .

---

\* مستمدّة من نشرة استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد  
العلفية للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ، مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت .

أولاً : ملخص المصروفات العام

للفيضة استيراد وتصدير البتروليات الالية ومنتجاتها والمواد الملحفة

مليون ل.ز.

٣٠٠

٢٥٠

٢٠٠

١٥٠

١٠٠

٥٠



١٩٧٧

١٩٧٨

١٩٧٩

سنة : ١٩٧٠

ثانياً : مقدار المجموع العام  
للتغيمة استيراد وتصدير الى بروانات الية رسمت اتما

مليون ل. ج.

٣٠٠

٢٥٠

٢٠٠

١٥٠

١٠٠

٥٠

استيراد

تصدير

استهلاك صناعي

١٩٧٧

١٩٧٨

١٩٧٩

سنة : ١٩٧٠

# الجُمهُورِيَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ

مَكْتَبُ وزَرَيْرِ الدَّوْلَةِ لِشُؤُونِ التَّعْمِيقِ الإِدَارِيَّةِ  
الْمَكْرِزُ مَشَارِيعٌ وَدَرَاسَاتُ القَطَاعِ الْعَامِ

— ١٤ —

ثالثاً : مُدَّةُ السَّمْعِ مِنَ الْأَمْ

لِتَعْمِيقِ اسْتِيرَادِ وَتَصْدِيرِ السَّوْدَارِ لِلْتَّنِيَّةِ

لَمِيزِينٍ ٢٠٠٠

٣٠٠

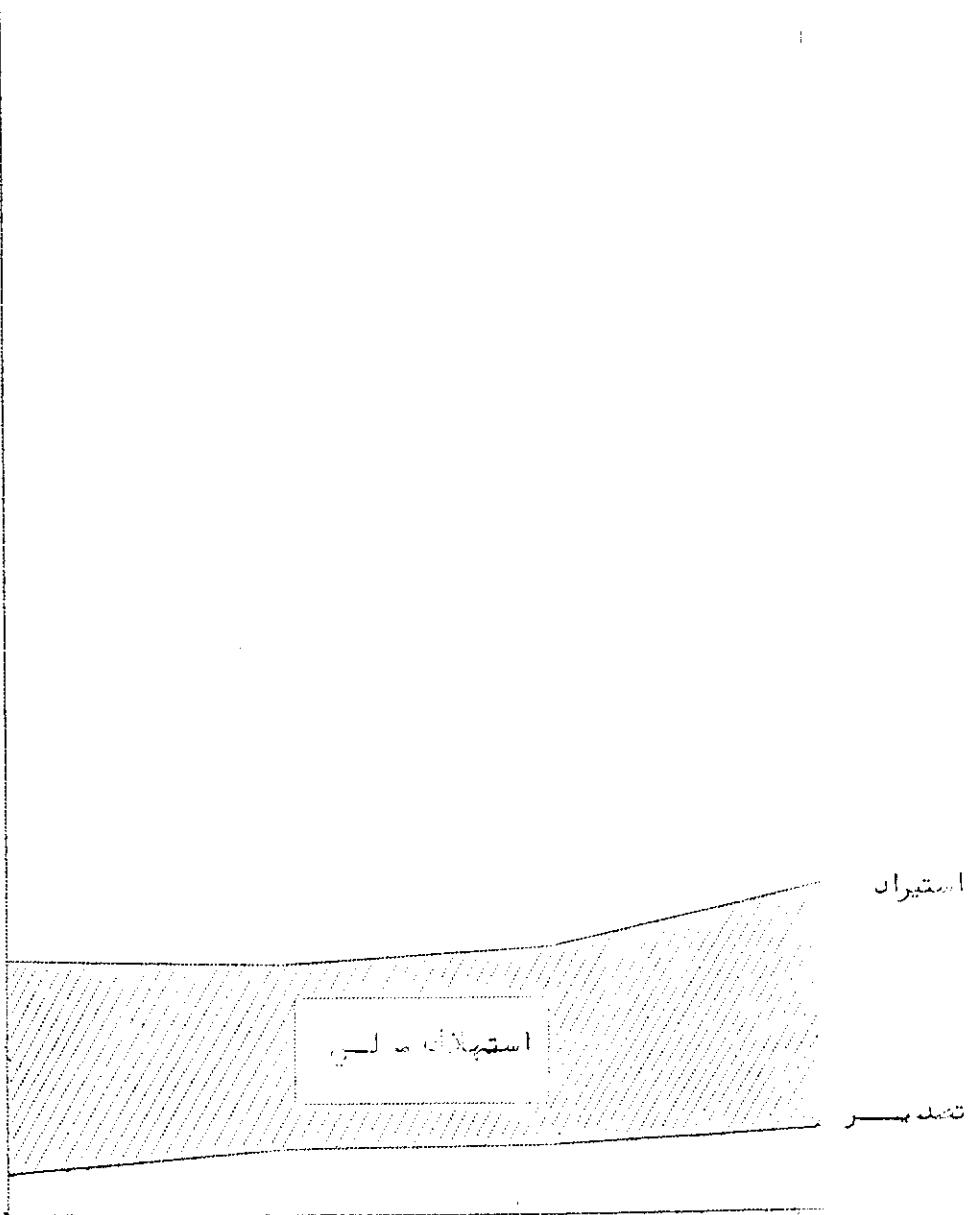
٢٥٠

٢٠٠

١٥٠

١٠٠

٥٠



استيراد

تصدير

سنة : ١٩٧٠